

Distr.: General  
16 September 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الثالثة والثلاثون  
البند ٦ من جدول الأعمال  
الاستعراض الدوري الشامل

## تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

هنغاريا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود  
المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

GE.16-16035(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 6 1 6 0 3 5 \*

١- تود حكومة هنغاريا أن تشكر الدول على المساهمات البناءة وعلى التوصيات التي طرحت أثناء الاستعراض الدوري الشامل الثاني لهنغاريا في ٤ أيار/مايو ٢٠١٦ التي درستها الحكومة، وعددها ٢٢١ توصية؛ وترد في هذه الإضافة نتائج هذه العملية مجمعة حسب الموضوع على النحو التالي، جنباً إلى جنب مع توضيح قصير:

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
تأييد ٩٨ توصية.	تأييد ٩١ توصية، حيث إنها قيد التنفيذ بالفعل، وكذلك تأييد ١٢ <sup>(١)</sup> توصية بشكل جزئي.	الإحاطة علماً بـ ٢٠ توصية.

## الالتزامات الدولية

- ٢- تقيّم هنغاريا باستمرار مدى توافق قوانينها مع التزاماتها الدولية. وهنغاريا طرف بالفعل في نظام روما الأساسي، الذي يكفل القانون الجنائي الاتساق معه. وقد عُرض على البرلمان مشروع قانون بشأن تعميم نظام روما الأساسي.
- ٣- وصدّقت هنغاريا على اتفاقية اللاجئ والبروتوكول الملحق بها، والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، واتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم.
- ٤- وخلافاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩<sup>(٢)</sup>، يخضع التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩<sup>(٣)</sup> حالياً لمناقشات ثلاثية على الصعيد الوطني.
- ٥- وتعترّز هنغاريا التصديق على اتفاقية اسطنبول<sup>(٤)</sup> بعد إجراء دراسة دقيقة. ويجري حالياً بحث التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري<sup>(٥)</sup> وقبول اختصاصات لجنّتها. وبالمثل، وقبل التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات<sup>(٦)</sup>، سيكون من الضروري استعراض القانون الوطني ذي الصلة والخلفية المؤسسية.
- ٦- وتكفل هنغاريا الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص الموجودين في إقليمها، وترى أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(٧)</sup> لا تحقق قيمة مضافة مقارنة بالصكوك الأخرى في هذا المجال التي انضمت إليها هنغاريا. وفي السياق نفسه، التزمت هنغاريا من خلال التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٨)</sup> والميثاق الاجتماعي الأوروبي والعديد من الصكوك الأخرى ذات الصلة (لمنظمة العمل الدولية، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي) بنظام حماية شامل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك إمكانية تقديم الشكاوى على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولا يزال التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٩)</sup> قيد النظر. وتود الحكومة أن تبقى على التحفظات التي قدمتها على مختلف الاتفاقيات في الوقت الحاضر.



١٢- ويرصد الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان المشترك بين الوزارات حالة حقوق الإنسان في هنغاريا، ويقدم المشورة إلى الحكومة ويراقب تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتتألف اجتماعات المائدة المستديرة للفريق العامل من ١١ فريقاً عاملاً فرعياً مواضيعياً بمشاركة الوزارات ومفوض الحقوق الأساسية والمنظمات غير الحكومية. وتقدم المقترحات إلى وزراء الدولة لاتخاذ إجراءات المتابعة. وترى الحكومة أن الاستراتيجيات القطاعية لحقوق الإنسان كافية (وهي الاستراتيجيات التي تمت مناقشتها وتطويرها ويجري تقييمها بشكل مستمر بمشاركة المجتمع المدني).

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٢١ <sup>(٥١)</sup> ، ٢٨ <sup>(٥٢)</sup> ، ٣٠ <sup>(٥٣)</sup> ، ٣١ <sup>(٥٤)</sup> ، ٢٣ <sup>(٥٨)</sup> ، ١٥٢ <sup>(٥٩)</sup> ، ١٥٦ <sup>(٦١)</sup> ، ١٥١ <sup>(٦٠)</sup>		
١٥٠ <sup>(٥٥)</sup> ، ١٧٥ <sup>(٥٦)</sup> ، ١٧٦ <sup>(٥٧)</sup>		

## المجتمع المدني

١٣- تُنشر مقترحات الحكومة بشأن مشاريع القوانين والمراسيم على صفحة الإنترنت الخاصة بها. وتكون المشاورات العامة إلزامية، أما المشاورات المباشرة فهي اختيارية. وفي حالة رفض أي رأي، يجب تحميل الأساس المنطقي للرفض على صفحة الإنترنت. ويجوز للوزير أن يشرك المنظمات غير الحكومية، والكنائس، ومنظمات الأقليات، والمنظمات المهنية والعلمية، ومجموعات الضغط وما إلى ذلك في عملية الصياغة.

١٤- وتُحترم حقوق الإنسان الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان<sup>(٦٢)</sup>، بما في ذلك تلك التي تعزز حقوق مجتمعات الروما، وتتشاور الحكومة باستمرار مع المدافعين عن حقوق الإنسان الخاصة بالروما. ويدقق مكتب المراقبة الحكومي في استخدام الأموال العامة، ويحق للمنظمات غير الحكومية المشاركة في أي تحقيق الطعن أمام المحكمة. وتماشياً مع اللوائح الدولية، لا تفرض على المنظمات غير الحكومية سوى بعض القيود بشأن الشفافية والمحاسبة عند الحصول على التمويل الوطني أو الأجنبي.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٣٦ <sup>(٦٣)</sup> ، ٣٧ <sup>(٦٤)</sup> ، ٣٨ <sup>(٦٥)</sup> ، ٣٩ <sup>(٦٦)</sup> ، ١٦٢ <sup>(٧٢)</sup>		-
٤٠ <sup>(٦٧)</sup> ، ١٦٤ <sup>(٦٨)</sup> ، ١٦٥ <sup>(٦٩)</sup> ، ١٦٧ <sup>(٧٠)</sup> ، ١٦٨ <sup>(٧١)</sup>		

## الأسرة

١٥- من أجل تعزيز الضمان الاجتماعي للأسر وتخفيف العبء المالي لتنشئة الأطفال، يوفر نظام دعم الأسرة مجموعة واسعة من الفوائد. ففي المؤسسات التعليمية، تقدم وجبات مجانية

أو بأسعار منخفضة للأطفال الذين يعيشون في أسر منخفضة الدخل<sup>(٧٣)</sup>. وتوضع السياسات المتعلقة بالأسرة وفقاً لمتطلبات المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتخضع لتقييم دائم استناداً إلى ضروريات الفئات الاجتماعية المعنية.

١٦- ووفقاً للقانون الأساسي، فإن أساس الروابط الأسرية هو الزواج، والعلاقة بين الآباء والأبناء. وينص القانون الأساسي أيضاً على أن تحمي هنغاريا مؤسسة الزواج على أنها اتحاد بين رجل وامرأة ينشأ بقرار طوعي، والأسرة كأساس لبقاء الأمة. ولا بد من أن يكون التشريع متوافقاً مع القانون الأساسي.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٢٢ <sup>(٧٤)</sup> .	٤٧ <sup>(٧٥)</sup> ، ١٧٠ <sup>(٧٦)</sup> .	١٢٦ <sup>(٧٧)</sup> .

### الفئات الضعيفة

١٧- لا يجوز تعريض أي طفل للتعذيب، أو العقاب البدني، أو أي شكل آخر من أشكال العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتُشرك دائرة حماية الطفل الهنغارية ممثلي الجهات المعنية بحقوق الطفل والأوصياء المستقلين المعنيين بحماية الطفل. كما أن مفوض الحقوق الأساسية الذي يتمتع بالمركز "ألف" يولي اهتماماً خاصاً بحماية حقوق الطفل، ومصالح الأجيال القادمة وحقوق الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً بما في ذلك الأقليات. ويتاح المأوى والرعاية بشكل مؤقت للأطفال المعرضين للخطر والديهم. ووضع المعهد الوطني لصحة الطفل منهجية جديدة وأنشأ موقفاً على الإنترنت لتقديم المشورة. ويتم تنظيم برامج ودورات تدريبية لمكافحة الإيذاء للخبراء وأولياء الأمور.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٣٣ <sup>(٧٨)</sup> ، ٣٤ <sup>(٧٩)</sup> ، ٣٥ <sup>(٨٠)</sup> .	٢٥ <sup>(٨١)</sup> ، ١٤٠ <sup>(٨٢)</sup> .	-

١٨- وسوف يشمل قانون الإجراءات الجنائية الجديد المقرر إصداره ضمانات أخرى لوضع المصلحة الفضلى للأطفال في الاعتبار في نظام قضاء الأحداث. وأصبحت القواعد الجديدة من القانون الجنائي المتعلقة باحتجاز وإعادة إدماج الأطفال، ولا سيما أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ سنة، أكثر ملاءمة مقارنة بالجنة الأكبر سناً.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
١٥٣ <sup>(٨٣)</sup> ، ١٥٤ <sup>(٨٤)</sup> .	-	١٢٥ <sup>(٨٥)</sup> ، ١٤١ <sup>(٨٦)</sup> .

١٩- ويكفل التشريع الحالي مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي صنع القرار، وبالتالي لا توجد ضرورة إلى أي خطوات تشريعية أخرى. غير أن الاستراتيجية الشاملة الحالية تهدف إلى مكافحة القوالب النمطية الجنسانية المتبقية من خلال برامج وحملات إعلامية ومشاريع جديدة للمنظمات غير الحكومية. ولا يُسمح بالزواج لمن هم دون ١٦ سنة من العمر. ولا يُسمح بالزواج لمن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ سنة إلا بإذن من مكتب الوصاية الذي يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الفضلى للطفل.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٣٩(٨٧)، ٥٧(٨٨)، ٦٢(٨٩)، ٦٤(٩٠)، ٥٣(٩١)، ٥٨(٩٣)، ٥٩(٩٤)، -	٦٣(٩٥)، ٦٥(٩٦)، ٦٦(٩٧)، ٦٨(٩٨)، ١٢٣(٩٩)، ١٧١(١٠٠).	

٢٠- وتواصل هنغاريا منع العنف ضد المرأة من خلال استراتيجيات وإجراءات سياساتية وطنية. ومن المتوخى توسيع نظام الملاجئ، وتوفير أشكال جديدة من خدمات الدعم للضحايا، وتكثيف برامج التوعية والوقاية. ومع التصديق الجاري على اتفاقية اسطنبول، سيتم تحديث التشريعات الحالية. وقد أدرجت مجموعة أوسع من أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف من الشريك أو الإكراه الجنسي وما إلى ذلك في القانون الجنائي الجديد.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
١٣١(١٠١)، ١٣٢(١٠٢)، ١٣٩(١٠٣)، ٦٠(١٠٤)، ١٣٠(١٠٥)، -	١٣٣(١٠٦)، ١٣٥(١٠٧)، ١٣٧(١٠٨)، ١٣٨(١٠٩).	

٢١- ويجري وضع برنامج وطني جديد بهدف تعزيز خدمات الصحة الإنجابية وخاصة للفئات الضعيفة. وفي حالة المرضى الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتم التركيز على العلاج وعلى الوقاية من انتقال الفيروس.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
-	١٧٢(١١٠).	-

٢٢- وستبقي هنغاريا أيضاً على التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر. وتتم مضاعفة الجهود نتيجة أزمة الهجرة بما في ذلك التعاون عبر الحدود وحماية الضحايا.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
١٤٢(١١١)، ١٤٣(١١٢)، ١٤٤(١١٣)، ١٤٥(١١٤)، ١٤٦(١١٥)، ١٤٧(١١٦)، ١٤٨(١١٧)، ١٤٩(١١٨).	-	-

٢٣- ويُلزم القانون الأساسي الدولة باستحداث تدابير محددة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة. ويستعرض فريق عامل جديد أموراً مثل اللوائح والسوابق القضائية من أجل "اتخاذ القرار بنظام المساعدة" والمسائل المتعلقة بالاقتراع. ولا يجوز الآن الحرمان من الحق في التصويت بسبب الحالة العقلية إلا بقرار من المحكمة. ويحق للأشخاص المصابين بإعاقة عقلية أو الأشخاص ذوي القدرة الجزئية الحصول على المعلومات الملائمة عن سنهم وقدراتهم العقلية وحالتهم النفسية.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
١٧٧ <sup>(١١٩)</sup> ، ١٧٨ <sup>(١٢٠)</sup> ، ١٨١ <sup>(١٢١)</sup> ، ١٧٩ <sup>(١٢٤)</sup> ، ١٨٠ <sup>(١٢٥)</sup> .	-	-
١٨٢ <sup>(١٢٢)</sup> ، ١٨٣ <sup>(١٢٣)</sup> .		

٢٤- ويحظر القانون الأساسي وقانون المساواة في المعاملة التمييز على أي أساس وبالتالي على أساس الهوية الجنسية والميول الجنسية. وتتطور السوابق القضائية المتسقة للمحاكم بشكل مطرد. ولا يتوخى إعداد استراتيجية مستقلة جديدة في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من ذلك، تستعرض المائدة المستديرة المعنية بالمثلثات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين التابعة للفريق العامل المعني بحقوق الإنسان المذكور أعلاه الوضع بانتظام.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
-	١١٨ <sup>(١٢٦)</sup> ، ١١٩ <sup>(١٢٧)</sup> ، ١٢٠ <sup>(١٢٨)</sup> ،	-
	١٢١ <sup>(١٢٩)</sup> ، ١٢٢ <sup>(١٣٠)</sup> .	

### الأقليات بما في ذلك الروما، والتمييز، وأفعال الكراهية

٢٥- تُكفل الحقوق الأساسية على المستوى الدستوري دون تمييز على أي أساس. وترد الأحكام التفصيلية بشأن مكافحة التمييز في قانون المساواة في المعاملة الذي يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة. وتطبق هذه القواعد أيضاً على المشاركة في الحياة السياسية وفي صنع القرار. وترصد هيئة مستقلة معنية بالمساواة في المعاملة حالات التمييز وتتصرف بشأنها وتمارس مهامها وصلاحياتها دون أي تأثير خارجي؛ ويكفل البرلمان ميزانيتها.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٣٢ <sup>(١٣١)</sup> ، ٣٩ <sup>(١٣٢)</sup> ، ٥٢ <sup>(١٣٣)</sup> ، ٤٩ <sup>(١٣٥)</sup> .	-	-
٥٥ <sup>(١٣٤)</sup> .		

٢٦- وتتخذ هنغاريا تدابير شاملة ضد التمييز العنصري والفصل العنصري. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي وخطة عملها متعددة القطاعات سياسات إدماج في مجالات رفاه الطفل، والتعليم، والعمالة، والصحة، والإسكان، فضلاً عن الاستيعاب والتوعية. وتضع هذه التدابير<sup>(١٣٦)</sup> تركيزاً خاصاً على نساء وأطفال الروما. وتتخذ خطة العمل الثانية (٢٠١٥-٢٠١٧)

خطوات لتحقيق اندماج اجتماعي أوسع نطاقاً ولا سيما في قطاع العمل والقطاعات الثقافية والسياسية والتعليمية. وتُوفّر الرعاية الصحية على قدم المساواة لكل شخص له الحق فيها دون أي تمييز بما في ذلك على أساس الأصل الإثني.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٥٠ (١٣٧)، ٥١ (١٣٨)، ٥٤ (١٣٩)، ٥٦ (١٤٠)، ٦٧ (١٤١)، ٧١ (١٤٢)، ٧٢ (١٤٣)، ٨٤ (١٤٤)، ٨٩ (١٤٥)، ٩٤ (١٤٦)، ٩٥ (١٤٧).	٦١ (١٤٨)، ٨٨ (١٥١)، ٩٠ (١٥٢).	٨٧ (١٥٠).

٢٧- وتكفل هنغاريا حماية الأقليات القومية على المستوى الدستوري. وينظم تشريع صادر بأغلبية الثلثين تفاصيل هذه الحماية. ووفقاً للجنة فينيسيا<sup>(١٥٣)</sup> فإن هذا القانون "يؤكد التزام هنغاريا المعترف به دولياً بحماية الأقليات". واستحدث القانون الانتخابي الجديد ولايات تفضيلية في البرلمان، حيث يحتاج مرشحو القوميات إلى ربع عدد الأصوات المطلوبة لولاية الأغلبية. وإذا فشلت إحدى القوميات في تحقيق هذا الرقم، يمكنها تفويض مناصراً للقوميات (كمتحدث باسمها). ويكفل هذا النظام توازناً عادلاً بين حقوق الأقليات القومية، وحقوق المواطنين الأفراد في تقرير المصير، وشفافية الانتخابات.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٩٣ (١٥٤).	-	-

٢٨- وتقدم هنغاريا تعليماً مجانياً للأقليات باللغة الأم وتكفل كذلك تدريس ثقافة الأقليات. ولتحسين إمكانية الحصول على تعليم جيد، استحدثت الحكومة عدة تدابير وبرامج بالشراكة مع ممثلي الأقليات لدعم الطلاب المحرومين، بما في ذلك طلاب الروما.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٧٠ (١٥٥)، ٧٣ (١٥٦)، ٧٥ (١٥٧)، ٧٦ (١٥٩)، ٨١ (١٦٠)، ٨٢ (١٦١)، ٩٢ (١٥٨)، ٨٦ (١٦٢)، ٩١ (١٦٣)، ١٧٣ (١٦٤)، ١٧٤ (١٦٥).	-	-

٢٩- وتتخذ الحكومة إجراءات صارمة<sup>(١٦٦)</sup> ضد أفعال الكراهية. ويتضمن القانون الجنائي الجديد أحكاماً معززة<sup>(١٦٧)</sup> ضد معاداة السامية وخطاب الكراهية، وإجراءات ضد انتهاكات حرية الوجدان والدين. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح القانون المدني الجديد أيضاً للأفراد والمجتمعات المحلية إمكانية رفع دعاوى مدنية. ويُقدم تدريب للقضاة والمدعين العامين لتعزيز تدابير مكافحة جرائم الكراهية. وترصد وحدة شرطة متخصصة وسائط الإعلام وتقيم بيانات التحقيقات للإشارة إلى أفعال جرائم الكراهية المحتملة وتقدم المشورة كذلك إلى وحدات الشرطة الأخرى. ويعمل الفريق العامل المعني بمكافحة جرائم الكراهية بمثابة منتدى للتعاون بين الحكومة



والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وتقدم الدائرة الوطنية المعنية بالضحايا مساعدة لضحايا الجرائم بما في ذلك جرائم الكراهية.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٧٧ <sup>(١٦٨)</sup> ، ٧٨ <sup>(١٦٩)</sup> ، ٩٧ <sup>(١٧٠)</sup> ، ٩٨ <sup>(١٧١)</sup> ، ٩٩ <sup>(١٧٢)</sup> ، ١٠٢ <sup>(١٧٣)</sup> ، ١٠٣ <sup>(١٧٤)</sup> ، ١٠٨ <sup>(١٧٥)</sup> ، ١١٠ <sup>(١٧٦)</sup> ، ١١١ <sup>(١٧٧)</sup> ، ١١٢ <sup>(١٧٨)</sup> ، ١١٣ <sup>(١٧٩)</sup> ، ١١٤ <sup>(١٨٠)</sup> ، ١١٥ <sup>(١٨١)</sup> ، ١١٦ <sup>(١٨٢)</sup> ، ١١٧ <sup>(١٨٣)</sup> .	٤٦ <sup>(١٨٤)</sup> ، ٤٨ <sup>(١٨٥)</sup> ، ١٠٧ <sup>(١٨٦)</sup> ، ١٠٩ <sup>(١٨٧)</sup> .	-

٣٠- ومنذ عام ١٩٨٩، تمتد أحكام القانون الجنائي التي تعاقب على جرائم الكراهية لتشمل الأفعال التي ترتكب ضد كرامة الأمة الهنغارية. ويكفل القانون الأساسي والسوابق القضائية للمحكمة الدستورية التوازن<sup>(١٨٨)</sup> بين حرية التعبير والحق في كرامة المجموعات القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
١٠٤ <sup>(١٨٩)</sup> .	-	-

## طالبو اللجوء والمهاجرون

٣١- تمنح هنغاريا اللجوء، وقد وضعت إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية، بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. وتعتقد هنغاريا اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي توفير الحماية لمن هم في خطر حقيقي، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والأطفال. وتسعى الحكومة إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين وطالبي اللجوء. وتُقدم الرعاية والدعم بما يتماشى مع لوائح الاتحاد الأوروبي واللوائح الدولية<sup>(١٩٠)</sup>.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
-	٦٩ <sup>(١٩١)</sup> ، ٧٤ <sup>(١٩٢)</sup> ، ٨٠ <sup>(١٩٣)</sup> ، ٨٣ <sup>(١٩٤)</sup> ، ٩٦ <sup>(١٩٥)</sup> ، ١٠٠ <sup>(١٩٦)</sup> ، ١٠١ <sup>(١٩٧)</sup> ، ١٠٥ <sup>(١٩٨)</sup> ، ١٠٦ <sup>(١٩٩)</sup> ، ١٨٤ <sup>(٢٠٠)</sup> ، ١٨٦ <sup>(٢٠١)</sup> ، ١٨٨ <sup>(٢٠٢)</sup> ، ١٨٩ <sup>(٢٠٣)</sup> ، ١٩٠ <sup>(٢٠٤)</sup> ، ١٩٢ <sup>(٢٠٥)</sup> ، ١٩٣ <sup>(٢٠٦)</sup> ، ١٩٤ <sup>(٢٠٧)</sup> ، ١٩٥ <sup>(٢٠٨)</sup> ، ١٩٦ <sup>(٢٠٩)</sup> ، ١٩٧ <sup>(٢١٠)</sup> ، ١٩٨ <sup>(٢١١)</sup> ، ١٩٩ <sup>(٢١٢)</sup> ، ٢٠٣ <sup>(٢١٣)</sup> ، ٢٠٤ <sup>(٢١٤)</sup> ، ٢٠٥ <sup>(٢١٥)</sup> ، ٢٠٦ <sup>(٢١٦)</sup> ، ٢٠٨ <sup>(٢١٧)</sup> ، ٢٠٩ <sup>(٢١٨)</sup> ، ٢١٠ <sup>(٢١٩)</sup> ، ٢١١ <sup>(٢٢٠)</sup> ، ٢١٣ <sup>(٢٢١)</sup> ، ٢١٤ <sup>(٢٢٢)</sup> ، ٢١٥ <sup>(٢٢٣)</sup> ، ٢١٦ <sup>(٢٢٤)</sup> ، ٢١٨ <sup>(٢٢٥)</sup> .	-

٣٢- ولا يتم احتجاز طالبي اللجوء إلا في حالات استثنائية<sup>(٢٢٦)</sup> ويعتبر بمثابة الملاذ الأخير لضمان وجود مقدم الطلب. وتستخدم تدابير بديلة<sup>(٢٢٧)</sup> على سبيل الأولوية قبل الاحتجاز. ولا يجوز احتجاز الأسر التي لديها أطفال إلا في حالات استثنائية ولمدة أقصاها ٣٠ يوماً، إذا كان ذلك في مصلحة الطفل الفضلى. وتُكفل رعاية القصر غير المصحوبين في إطار دائرة حماية الطفل. ويوفر الأوصياء المعنيون بحماية الطفل التمثيل القانوني. ويمثل النظام للمعايير الدولية<sup>(٢٢٨)</sup>. وتُكفل شرعية الاحتجاز بموجب رقابة قضائية مستمرة. ويتم فصل طالبي اللجوء عن المحتجزين.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
-	١٩١ <sup>(٢٢٩)</sup> ، ٢٠١ <sup>(٢٣٠)</sup> ، ٢١٢ <sup>(٢٣١)</sup> ، ١٨٧ <sup>(٢٣٤)</sup> ، ٢٠٧ <sup>(٢٣٥)</sup> .	٢١٧ <sup>(٢٣٢)</sup> ، ٢١٩ <sup>(٢٣٣)</sup> .

٣٣- ويمكن أن يعترض الشخص المعني على أي استخدام مفرط للقوة لدى قائد وحدة الشرطة، أو رئيس مركز الاعتقال، أو المدعي العام، أو المحكمة. ويمكن أيضاً تقديم شكوى إلى الهيئة المستقلة لتلقي الشكاوى المتعلقة بالشرطة. وبصفته الآلية الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، يفحص أمين المظالم أيضاً بانتظام مراكز الاحتجاز. وتطبق قواعد مماثلة بالنسبة للأفراد العسكريين.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
-	٢٠٢ <sup>(٢٣٦)</sup> .	٧٩ <sup>(٢٣٧)</sup> ، ١٢٨ <sup>(٢٣٨)</sup> .

٣٤- وتشارك هنغاريا في خطط إعادة التوطين الطوعية. وأعيد توطين عدد كبير من اللاجئين من أوكرانيا ولبنان وتركيا والأردن. ولا يتم تجريم "الدخول غير المشروع" في هنغاريا إلا إذا نفذ من خلال اختراق الحاجز التقني الذي يحمي المنطقة المختارة من حدود الدولة. وخلاف ذلك، لا يعتبر عبور الحدود بطريقة غير مشروعة جريمة جنائية، ولكن مخالفة، لا يعاقب عليها إلا بغرامة أو أداء خدمة مجتمعية. وتتماشى القواعد المتعلقة بمناطق العبور والبلدان الآمنة مع الأحكام ذات الصلة من النظام الأوروبي المشترك للجوء.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
١٨٥ <sup>(٢٣٩)</sup> .	-	٢٠٠ <sup>(٢٤٠)</sup> ، ٢٠٧ <sup>(٢٤١)</sup> ، ٢٢٠ <sup>(٢٤٢)</sup> .

## مسائل أخرى

٣٥- كانت الحكومة - ولا تزال - على استعداد لإجراء حوار من أجل تبديد الشواغل المشاركة إزاء اللوائح الجديدة المتعلقة بوسائل الإعلام والتي نوقشت باستفاضة مع المنظمات الدولية ذات الصلة. ونتيجة لذلك، تحتوي القواعد الحالية حصراً على قيود تتماشى مع القانون الدولي، وبالتالي أقر مجلس أوروبا بأن قانون الإعلام الهنغاري تحسن بشكل ملحوظ.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
-	١٥٥ (٢٤٣)، ١٥٧ (٢٤٤)، ١٥٨ (٢٤٥)، ١٥٩ (٢٤٦)، ١٦٠ (٢٤٧).	-

٣٦- وتبذل هنغاريا جهوداً متواصلة للقضاء على الاكتظاظ في السجون. فقد تم بناء ٧٥٧ مكاناً جديداً بالسجون بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء ٣٧٤ ٤ مكاناً جديداً مما سيؤدي إلى القضاء الكامل تقريباً على الاكتظاظ بحلول عام ٢٠٢٠. وفي موازاة ذلك، يتم اللجوء بشكل متزايد إلى تدابير بديلة والحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة، مما يقلل أيضاً من عدد السجناء.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
-	١٢٧ (٢٤٨)، ١٢٩ (٢٤٩).	-

٣٧- ويعد دعم الموظفين ورواد الأعمال من الشباب وتعزيز برامج التدريب من الأولويات. ومن خلال "مبادرة ضمانات الشباب"، توفر ٢٤ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي برامج تدريبية، وأبرمت اتفاقات تعاون مع أكثر من ٥٠٠ شركة للسماح للطلاب باكتساب الخبرة. وهناك مبادرة أخرى تعزز عودة الموظفين العاملين في الإدارة العامة إلى سوق العمل الأولية.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
-	١٦٩ (٢٥٠).	-

٣٨- ويقتضي الحل المستدام والسلمي للنزاعات إرادة سياسية حقيقية من جانب الأطراف المعنية بدلاً من الضغط العسكري أو الاقتصادي. ويتعين على الشركات العاملة في أقاليم البلدان الأطراف مراعاة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تعمل هنغاريا حالياً على إدراجها في لوائحها الوطنية.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
-	-	٢٤ (٢٥١).

٣٩- وتزيد هنغاريا بشكل مستمر من مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها على الرغم من تدابير التقشف المعتمدة كل عام منذ عام ٢٠٠٦. ويبلغ المستوى الحالي ١,١١ في المائة.

أولاً-	ثانياً-	ثالثاً-
٢٢١ (٢٥٢).	-	-

## Notes

- <sup>1</sup> Supported parts of these recommendations are underlined in relevant footnotes.
- <sup>2</sup> Indigenous and Tribal Peoples Convention, 1989.
- <sup>3</sup> Domestic Workers Convention, 2011.
- <sup>4</sup> Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence.
- <sup>5</sup> International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.
- <sup>6</sup> Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communication procedure.
- <sup>7</sup> International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families.
- <sup>8</sup> International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.
- <sup>9</sup> Optional Protocol to the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.
- <sup>10</sup> Ratify the Istanbul Convention.
- <sup>11</sup> Accept the competence of the Committee on Enforced Disappearances, in conformity with Articles 31 and 32 of the ICPPED.
- <sup>12</sup> Consider acceding to the UN Convention on Enforced Disappearances.
- <sup>13</sup> Accelerate the process of accession to the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.
- <sup>14</sup> Ratify the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.
- <sup>15</sup> Step up the process of consultations concerning the accession to ICPPED, as previously recommended.
- <sup>16</sup> Fully align domestic legislation with the Rome Statute through explicit provisions on the duty to cooperate promptly and fully with the Court.
- <sup>17</sup> Assess the compatibility of its policies and laws with its international obligations including all core principles of human rights to which Hungary is a party.
- <sup>18</sup> Continue the efforts to harmonize national legislation with international standards in the field of human rights.
- <sup>19</sup> Deepen its commitment with the International Criminal Court through adapting its national legislation to the Rome Statute.
- <sup>20</sup> Strengthen efforts to combat violence against women, inter alia, by ratifying the Istanbul Convention.
- <sup>21</sup> Widen the scope of international obligations through accession to the remaining international treaties, such as ICRMW, ICPPED, OP-CRC-IC and OP-ICESCR.
- <sup>22</sup> Consider ratifying the ICRMW, ILO Convention 189, and the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communications procedure.
- <sup>23</sup> Consider ratifying the ICPPED, the OP-CESCR and the ICRMW.
- <sup>24</sup> Become party to the ICRMW, the Rome Statute of the International Criminal Court, the Conventions on the refugees and stateless persons, the ILO Convention 169 and the Convention to fight discrimination in Education.
- <sup>25</sup> Ratify the Istanbul Convention without delay.
- <sup>26</sup> Withdraw its reservation on pertinent articles of the ICERD, ICESCR, ICCPR and the Optional Protocol to the CRC on children in armed conflict.
- <sup>27</sup> Sign and ratify ICRMW.
- <sup>28</sup> Ratify the International Convention on the Protection of the Rights of all Migrant Workers and Members of their Families.
- <sup>29</sup> Consider ratifying the ICRMW.
- <sup>30</sup> Ratify ICRMW, as previously recommended.
- <sup>31</sup> Ratify the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communication procedure.
- <sup>32</sup> Ratify the Optional Protocol to the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.
- <sup>33</sup> Ratify the OP-ICESCR.
- <sup>34</sup> Convention on the Rights of Persons with Disabilities.
- <sup>35</sup> Convention on the Elimination of Discrimination against Women.
- <sup>36</sup> Convention on the Rights of the Child.
- <sup>37</sup> United Nations Security Council Resolution 1325 on women, peace and security.
- <sup>38</sup> Continue with the efforts aimed at ensuring timely cooperation with treaty bodies, regarding the submission of its over-due national reports.

- 39 Submit overdue reports to CERD, Committee on Economic, Social and Cultural Rights and to the Human Rights Committee.
- 40 Intensify efforts aimed at implementing recommendations of treaty bodies and special procedures including CEDAW, CRC, Special Rapporteur on Racism and the Working Group on Arbitrary Detention.
- 41 Take appropriate measures to progressively reduce the existing backlog of overdue reports to the UN Treaty Bodies.
- 42 Submit overdue reports to the Human Rights Committee, CESCR and CAT.
- 43 Adopt a National Action Plan on Security Council Resolution 1325 on Women, Peace and Security.
- 44 Give full consideration to the recommendations of the UN Special Rapporteur on the Situation of Human Rights Defenders.
- 45 Positively consider and implement the recommendations presented by the Special Rapporteur on human rights defenders.
- 46 Follow the recommendations of the 2014 OSCE election observation mission's final report.
- 47 Implement recommendations made by UN Special Rapporteur on Freedom of Peaceful Assembly and Association regarding governmental oversight and regulations of NGOs.
- 48 i.e. The budget of the Constitutional Court shall not be less than the budget allocated in the central budget of the previous year.
- 49 Adoption of a cardinal act requires the votes of 2/3 majority of the Parliament. Probably the most important change concerning the rules on the competences of the Constitutional Court is the abolition of *actio popularis* and parallel, the alteration of the institution of constitutional complaint. Before the adoption of the Fundamental Law the core competence of the Court was the *ex post* review of the conformity of pieces of legislation with the Constitution, as anyone – even without a legal interest – was entitled to submit a petition asking the constitutional review of a legal norm. Abolition of this general right was even demanded by the Court itself because of the extent of its caseload. According to the new rules, such a proceeding can only be initiated by the Government, 1/4th of all Members of Parliament, the President of the Supreme Court, the Prosecutor General or the Commissioner for Fundamental Rights. At the same time, constitutional judges also urged the introduction of the „real“, that is, the German type of constitutional complaint. It may be lodged at the Court mainly when a right guaranteed by the Fundamental Law of the petitioner is violated by a judicial decision. The Venice Commission examined the modification of the regulation on the Court and on the whole it formed a positive opinion.
- 50 Optional Protocol to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment.
- 51 Continue further improvement of the protection and promotion of human rights in the country.
- 52 Continue to promote and protect the fundamental freedoms and human rights of all its citizens.
- 53 Consider developing Human Rights Indicators as suggested by the OHCHR as an instrument that allows for a more precise and coherent evaluation of national human rights policies.
- 54 Consider increasing the funding of the National Preventive Mechanism, in order to support its work and the detention monitoring activities.
- 55 Take concrete measures to ensure the independence of the Constitutional Court and the protection of human rights and fundamental freedoms, and that political pressure is not being applied to judicial decision-making.
- 56 Ensure that the implementation of objectives set up in the 2014 National Strategy on Public Education are in line with the objectives and goals of the SDGs.
- 57 Ensure the inclusion of human rights and especially children's rights in the public education system, raising awareness about human rights in general.
- 58 Develop and implement a National Action Plan on Human Rights to further ensure systematic and comprehensive approach for the promotion and protection of human rights, with the full engagement of the civil society.
- 59 Continue to pursue implementation of the UN Basic Principles on the Independence of the Judiciary and repeal all provisions of national law that restrict the Constitutional Court's jurisdiction.
- 60 Implement reforms on judicial independence and rule of law recommended by the International Bar Association Human Rights Institute in 2015.
- 61 Revise transparency laws to reinstate a freedom of information parliamentary ombudsman, and ex ante reclaiming of labour costs for processing information requests, and limit public institutions' authority to refuse access to public data.
- 62 Human rights defenders.

- 63 Ensure consultation processes which allow a public debate and interaction with the independent civil society, with sufficient time during the drafting of new laws and public policies.
- 64 Engage in consultation with pro-transparency organisations and other relevant stakeholders prior to developing or implementing new legislation on Freedom of Information.
- 65 Refrain from targeting or restricting the activities of civil society organisations based on their political affiliation or their receipt of foreign funding.
- 66 Adopt measures to comply with provisions of the new Constitution including on combating discrimination and ensuring equal participation in political and public affairs by all citizens.
- 67 Improve both formal and informal dialogue and public consultation between the Government and civil society, including on proposed legislation with an impact on human rights.
- 68 Review and abolish all legal provisions that restrict the rights of human rights defenders promoting the rights of the Roma community.
- 69 Ensure the prompt and independent investigation of all alleged violations against human rights defenders.
- 70 Remove all administrative and legislative provisions that restrict the rights of the Human Rights Defenders and ensure that civil society organizations can operate freely and without discrimination or undue restriction.
- 71 Take steps to ensure that civil society organizations freely can access and utilize funding, including from foreign sources.
- 72 Take measures allowing the exercise of the lawful activities of human rights defenders, in a favourable legal and administrative environment.
- 73 In nurseries, kindergartens, primary and secondary schools.
- 74 Continue to provide protection to the family as the natural and fundamental unit of the society.
- 75 Reconsider policies on family, gender equality and non-discrimination.
- 76 Provide greater support for poor families and children and reduce social inequality.
- 77 Amend the legislation on the protection of families in order to widen the definition of family.
- 78 Continue to implement measures to protect the rights of the child.
- 79 Enhance measures to protect the rights of children, women and other vulnerable groups.
- 80 Consider establishing independent mechanism for monitoring children's rights and providing necessary financial resources for its functioning.
- 81 Step up efforts to establish a mechanism to monitor measures to help address and ameliorate the conditions of women and children.
- 82 Abandon the practice of corporal punishment of children and encourage non-violent forms of discipline.
- 83 Take necessary measures for strengthening its specialized juvenile justice system in compliance with the Convention on the Rights of the Child.
- 84 Continue efforts for the reintegration of former child offenders in the society.
- 85 Reinstate juvenile courts and raise the age of criminal responsibility to 14 years, for all crimes, in line with international standards.
- 86 Consider raising the age of criminal responsibility from 12 to 14 years, even for the most serious crimes.
- 87 Adopt measures to comply with provisions of the new Constitution including on combating discrimination and ensuring equal participation in political and public affairs by all citizens.
- 88 Take further measures to reduce the inequality between sexes, sensitize the population in this regard and ensure that these measures are effectively implemented.
- 89 Take concrete measures to improve access to decent work for all women, eliminate all discrimination against women at work, and create more socioeconomic opportunities for disenfranchised women.
- 90 Continue to make efforts to ensure women's participation in political life and in decision-making.
- 91 Take additional measures to effectively combat violence against women and promote the participation of women in political life and their insertion in the professional life.
- 92 Intensify activities aimed at overcoming gender stereotypes.
- 93 Continue to take action towards a comprehensive gender equality strategy and introduce effective legislative measures to increase women's participation in political life and decision-making.
- 94 Redouble its efforts towards combating stereotypical division of gender roles in family and society.
- 95 Introduce effective legislative measures to increase women's participation in political life and decision-making.
- 96 Establish effective legislative measures, such as quotas, to improve the participation of women in political life and decision-making processes.

- 97 Adopt a comprehensive, human rights based gender equality strategy.
- 98 Support the gender integration in all spheres of life.
- 99 Raise the legal age of marriage for women and men to 18 years.
- 100 Take further steps to ensure better labour market access and access to basic social and health services for marginalized women, including women with disabilities, Roma women and migrant women.
- 101 Take additional measures to effectively combat violence against women and promote the participation of women in political life and their insertion in the professional life.
- 102 Continue efforts, including by raising awareness, in order to prevent domestic violence and violence against women.
- 103 Take concrete measures to protect child victims of sexual exploitation and prostitution.
- 104 Adopt a comprehensive law on domestic violence.
- 105 Consider adopting a law on domestic violence and criminalizing different types of violence against women.
- 106 Promote public policies to prevent violence against women and girls, including domestic violence and sexual violence.
- 107 Establish a law to criminalise all forms of violence against women.
- 108 Define rape criminally based on the lack of voluntary consent in addition to reinforcing and making more accessible to victims the health care services.
- 109 Criminalize different types of violence against women, to amend the Criminal Code to ensure that rape is defined according to the CEDAW recommendations.
- 110 Continue to enhance access to sexual and reproductive health services for women, in particular women with disabilities, women with low income, women with HIV/AIDS, and women living in the rural areas.
- 111 Enact laws and legislation aiming at combating human trafficking.
- 112 Ensure the prosecution and punishment of perpetrators of human trafficking, and provide adequate assistance and protection services to victims.
- 113 Continue its efforts in order to strengthen the protection of victims of trafficking.
- 114 Take steps to reduce and prevent trafficking and provide adequate incentives and protection to victims.
- 115 Take additional measures to combat trafficking in human beings.
- 116 Intensify efforts to effectively prevent trafficking in women and girls and strengthen measures for the rehabilitation and social integration of victims of trafficking.
- 117 Take measures to ensure the effective investigation and prosecution of human trafficking cases and establish remedy procedures for the victims.
- 118 Strengthen mechanisms to prevent the trafficking in boys and girls and provide the support needed for victims of trafficking to be reintegrated into society.
- 119 Strengthen efforts to provide access to education, labour market and public life for persons with disabilities.
- 120 Continue the path regarding positive results achieved in ensuring the rights and equal opportunities of persons with disabilities by, inter alia, allocating sufficient resources for the development of an inclusive education system for children with disabilities and providing sufficient and adequate support services in local communities to enable persons with disabilities to live independently.
- 121 Consolidate programmes to ensure a system of inclusive education for children with disabilities throughout the country.
- 122 Take further measures to improve access of persons with disabilities to social, economic and cultural life and combat discrimination on the grounds of disability.
- 123 Adopt measures in order for any health decision to depend upon the free and informed consent of the concerned disabled person.
- 124 Review all relevant legislations, including the State's new Fundamental Law to ensure that all persons with disabilities have a right to vote, and that they can participate in political and public life on an equal basis with others.
- 125 Review legislations to ensure that all persons with disabilities have a right to vote, and that they can participate in political and public life.
- 126 Adopt and implement a comprehensive strategy and action plan to tackle discrimination based on sexual orientation and gender identity.
- 127 Adopt a strategy and a comprehensive plan of action to counter discrimination based on sexual orientation and gender identity.
- 128 Take comprehensive measures to counter discrimination on the grounds of sexual orientation and

- gender identity.
- 129 Fight against discrimination based on the origin, gender and sexual orientation, by continuing its efforts in the implementation of the existing instruments.
- 130 Adopt a comprehensive strategy in order to combat discrimination based on sexual orientation and gender identity.
- 131 Provide adequate resources and functional independence to the Equal Treatment Authority.
- 132 Adopt measures to comply with provisions of the new Constitution including on combating discrimination and ensuring equal participation in political and public affairs by all citizens.
- 133 Enact comprehensive legislation that fully guarantees the application of the principle of non-discrimination and to ensure the full enjoyment of all human rights by every member of society.
- 134 Provide the national mechanism for the promotion of gender equality of adequate human and financial resources to enable it to effectively fulfil its mandate.
- 135 Continue efforts in following up and monitoring any discrimination based on sex, race or any other form.
- 136 Children's Centres, Tanoda network, Integrated Pedagogical System, For the Road program, Network of Christian Roma Vocational Boarding Schools. The Hungarian social land program, which is unique in European social policy, has been remodelled and expanded in 2015. Numerous measures/programs for the Roma women are in place: Woman is the chance, Roma girls (preventing early school leaving), support Roma women NGOs, improving the health of Roma girls and decreasing the likelihood of their victimization, the Network of Family, Equal Opportunity and Volunteer Houses will be upheld continuously with the primary aim of promoting social tolerance and diversity.
- 137 Continue to implement National Social Inclusion Strategy.
- 138 Take all the necessary measures to fully implement the National Social Inclusion Strategy.
- 139 Take effective measures to address the needs of women belonging to minorities, such as Roma women, in order to eliminate all forms of discrimination against them.
- 140 Address the discriminatory situation of women belonging to minorities, including Roma women.
- 141 Continue the implementation of Roma integration policies in all social economic cultural political and educational sectors.
- 142 Implement a comprehensive plan of action envisaged to protect the rights and improve the life conditions of women and children pertaining to ethnic minorities.
- 143 Step up the efforts to combat all forms of discrimination and favour equality of opportunities and treatment, with special care and attention to those who are in a more vulnerable situation, such as persons belonging to the Roma community.
- 144 Undertake further steps to promote efforts to overcome residual social discrimination against Roma and other ethnic minorities.
- 145 Intensify efforts to combat discrimination and ill-treatment of Roma and eliminate segregation of Roma girls in the educational system.
- 146 Include specific components in public policies and budgets to address the needs of persons belonging to minorities, including Roma women and children.
- 147 Adopt more policies and allocate more resources specifically directed towards Roma women and children.
- 148 Take further steps to address root causes that affect the rights of women belonging to disadvantaged groups.
- 149 Take effective steps to end discrimination against Roma in education, health, employment, housing and access to services with a special focus on ending continued segregation of Roma children at schools.
- 150 Step up efforts to effectively prevent and combat discrimination of persons belonging to national minorities, in particular regarding their access to education and health care.
- 151 Take further steps to eliminate discrimination against the Roma population, especially in the field of education, health, employment, housing and access to services.
- 152 Take measures to prevent and eliminate racism, racial discrimination, xenophobia and others.
- 153 European Commission for Democracy through Law.
- 154 Ensure that, in the context of the new legislation adopted in 2011, following the UPR 2011 recommendations, the self-governments truly represent the persons of national minorities on whose behalf they act.
- 155 Take all necessary measures to eliminate racial discrimination and segregation of Roma in education.
- 156 Step up efforts to address discrimination and social exclusion faced by persons belonging to the Roma



- minority with particular emphasis on integrated schooling and social housing.
- 157 Continue to pay special attention to issues related to the elimination of discrimination of the Roma who study in the education system.
- 158 Continue its efforts to integrate the adult Roma population in the labour market and the Roma children and young people in the regular education system.
- 159 Take measures to eliminate any discrimination and segregation in the education system against Roma children.
- 160 Take resolute measures to put an end, without further delay, to the continuing segregation of Roma children at school.
- 161 Take active measures to prevent actual segregation of Roma students in public and private schools.
- 162 Strengthen its efforts to promote tolerance and cultural understanding of the Roma population in the aim of eliminating discrimination including in regard to access to education and employment and participation in politics.
- 163 Continue the work to further social and economic integration of the Roma population, reduce direct and indirect school segregation of Roma children and actively promote Roma participation in society through education.
- 164 Effectively implement ongoing national policy to guarantee quality education for minority.
- 165 Ensure that the standards of education in national minorities' languages as well as teaching of minorities languages are the same as the general standards of education in the country.
- 166 The Jewish Community Roundtable, the consultative forum created in 2011, helps to take joint and efficient action against conducts of anti-Semitism, racism and xenophobia. The Action and Protection Foundation participates in the work of the Roundtable, and its Brussels Institute, commissioned and financed by the Government, continuously monitors anti-Semitic hate crime acts and informs thereof the members of the Roundtable and the Prime Minister's Office, working in close cooperation with the Roundtable. All Government agencies are open and ready for close cooperation with the Jewish organisations.
- 167 Violent hate crime (§ 216), inciting hatred against a community (§ 332), denial in public of the crimes committed by the National Socialist or Communist regimes (§ 333).
- 168 Take effective measures to ensure the Hungarian National Police and the hate-crimes expert net improve the enforcement of laws against hate crimes, including by allocating sufficient resources; undertaking thorough investigations and prosecution; and by providing training for the front-line law enforcement.
- 169 Protect persons who are marginalized and most vulnerable from intolerance, xenophobia, and other forms of discrimination.
- 170 Carry out the work to eliminate expressions of hatred, racial and religious discrimination.
- 171 Intensify national efforts to prevent and eliminate all manifestations of anti-Semitism and take resolute measures to condemn hate speech, including against Roma.
- 172 Take action against the worrying increase and public use of hate speech, most often addressed at migrants, asylum seekers but also civil society organizations and vulnerable groups.
- 173 Apply effectively policies against racism and hate speech.
- 174 Implement effectively its legislation and policies against hate speech and hate crimes with particular focus on the human rights protection of Roma, Jews, LGBTIs and other vulnerable groups.
- 175 Identify efforts to combat all forms of discrimination and to ensure that hate crimes motivated by racism, xenophobia or other forms of discrimination are effectively investigated and perpetrators are brought to justice.
- 176 Enhance inter-ethnic, inter-religious, and inter-cultural understanding within the society, and ensure access to justice for victims of racial hatred or violence.
- 177 Further strengthen measures to combat hate speech and hate crime.
- 178 Strengthen measures to avoid hate speeches of all kinds in political messages and in the media.
- 179 Combat hate speech and statements stigmatizing refugees and asylum seekers.
- 180 Prevent and combat racism and hate speech, including through human rights education and training, and by promoting tolerance.
- 181 Enhance its efforts to prevent and root out all kind of national and ethnic intolerance, as well as condemn any incitement to ethnic and religious hatred and hate speech against the Roma in particular.
- 182 Implement strategies aimed at tackling hate speech and xenophobia in all its forms.
- 183 Continue to fight anti-Semitism, and to oppose any attempt to relativize or rehabilitate anti-Semite policies in the past and present.
- 184 Continue to strengthen measures to promote tolerance and respect for cultural diversity and to counter

- prejudice, stereotypes, discrimination, racism and Islamophobia.
- 185 Continue efforts to sensitize the public to combat discrimination on all grounds online to ensure that all rights are respected.
- 186 Adopt a hate crime investigation protocol and ensure that victims of hate crimes have effective access to the mechanisms of justice and redress.
- 187 Further step up efforts to publicly condemn hate speech, including against Roma.
- 188 The Fourth Amendment of the Fundamental Law has added two essential elements to the provision defining freedom of expression. One of these – according to which exercising the freedom of expression and opinion cannot be aimed at violating other person’s human dignity. The Amendment stipulates this constitutional principle, and does not overrule earlier constitutional interpretations, which, for instance, established more stringent conditions with respect to public actors. The other innovation of the Amendment provides members of national, ethnic, racial or religious groups the possibility to bring action before the court against any statement considered injurious to the group alleging violation of their human dignity.
- 189 Ensure that the constitutional amendment prohibiting speech that would violate the dignity of the Hungarian nation cannot be used to silence criticism and limit freedom of expression as guaranteed under the ICCPR.
- 190 The asylum authority provides accommodation and care for asylum seekers during the asylum procedure including free health care, support for education, housing, social services, the acquisition of citizenship etc.
- 191 Strengthen its measures to combat racism and discrimination in all its forms against migrants and asylum seekers.
- 192 Establish a comprehensive integration strategy for migrants, with specific measures to prevent and eliminate racism, racial discrimination, xenophobia and intolerance against migrants irrespective of their status.
- 193 Continue to take specific measures to prevent and eliminate racism, racial discrimination, xenophobia and intolerance against migrants, refugees and asylum seekers.
- 194 Redouble efforts to prevent and eliminate racial discrimination, xenophobia and the intolerance against migrants, refugees and asylum seekers.
- 195 Continue the efforts to combat hate speech, racism, xenophobia and all forms of discrimination against refugees and migrants.
- 196 Intensify its efforts to combat xenophobia, islamophobia and refugee hatred, and take the necessary measures to condemn hate speech.
- 197 Take resolute measures to condemn hate speech, racial discrimination, xenophobia and intolerance against all minority groups, migrants and asylum seekers.
- 198 Take all the necessary measures to combat violence linked to racial discrimination, as well as hate crimes and speeches, including against refugees and migrants.
- 199 Cease anti-immigration campaigns and rhetoric of incitement to hatred, xenophobia and anti-Semitism and take measures to fight against hate speech and hate crimes in general.
- 200 Take all steps necessary to ensure that the right to seek asylum is guaranteed for asylum seekers coming to Hungary and that the principle of non-refoulement is respected.
- 201 Ensure that migrant and asylum-seeking women receive adequate assistance.
- 202 Advance in measures of assistance and promotion of the rights of migrants, refugees and asylum seekers, in compliance with current international standards.
- 203 Reform its legislation to ensure full respect of the principle of non-refoulement.
- 204 Ensure that its legal framework and actions concerning asylum seekers, refugees, and migrants comply with Hungary’s international human rights obligations, including with regard to procedural safeguards. This includes repealing those amendments to Hungary’s Asylum Law, Law on Criminal Procedure and Criminal Code that are inconsistent with its international human rights obligations.
- 205 Develop actions that improve the living conditions of asylum seekers and prevent discrimination on the grounds of nationality or country of origin.
- 206 Continue to improve the living conditions of migrants, refugees and asylum seekers.
- 207 Ensure the inclusion of a human rights approach in the measures to address the migrant situation, taking into particular account the situation of vulnerable population.
- 208 Apply a dignified and human treatment that respects the universal principles of human rights for people in situation of human mobility, whether migrants or refugees, with special emphasis on strengthening and implementing policies to address trafficking of persons from a holistic approach , particularly regarding women, children and other vulnerable groups, as well as to combat all forms of

- discrimination, with measures including complaint and denunciation mechanisms for victims that enable them to achieve reparations.
- 209 Ensure that all issues related to migration, asylum seeking and border management are addressed in accordance with respective obligations under applicable international law.
- 210 Fully respect its obligations under international law by guaranteeing the right to seek asylum through an individual, effective process without discrimination.
- 211 Improve the capacity to guarantee every person the possibility to request international protection in a legal way, and create conditions for the medical and psychological treatment of asylum seekers, especially those who were victims of torture and violence.
- 212 Fully implement international Conventions and standards for the protection of refugees and asylum seekers.
- 213 Work together with the other European States to improve the conditions and treatment given to asylum seekers and refugees.
- 214 Make every effort to pay due attention to the human rights of asylum seekers and to avoid using disproportionate force on migrants and refugees.
- 215 Redouble efforts in order to guarantee the respect of the human rights of migrants, including persons under irregular situation.
- 216 Implement with no exception the principle of non-refoulement in the context of asylum seeking procedures.
- 217 Comply with the principle of non-refoulement.
- 218 Take measures to work towards improving the living conditions for refugees and asylum seekers.
- 219 Strengthen efforts in addressing issues of irregular migrants in the country in line with international human rights law obligations.
- 220 Improve the living conditions of asylum seekers and step up efforts directed towards improving the treatment of asylum seekers and refugees.
- 221 Review legislation on the rights of migrants and asylum seekers in accordance with Hungary's obligations under international and European Law and to better apply existing internal rules, namely those related to the handling of unaccompanied children.
- 222 Make efforts to ensure transparency and consideration for human rights, in particular those of women and children, in its treatment of migrants and refugees.
- 223 Ensure that enforcement authorities comply with international human rights obligations in the treatment of migrants and asylum seekers, and expedite the judicial process to avoid prolonged detention of migrants and asylum seekers.
- 224 Continue the efforts to improve the treatment of migrants and asylum seekers.
- 225 Continue to fulfil its international human rights obligations regarding asylum seekers, refugees and migrants.
- 226 Till April 2016, out of 10.555 asylum seekers only 892 were detained.
- 227 Designated place of residence, asylum bail, regular reporting before the refugee authority.
- 228 Relevant UNHCR recommendations, EU legislation, jurisprudence of the European Court of Human Rights and the Court of Justice of the EU.
- 229 Seek alternatives to detaining asylum seekers and migrants, particularly children. Take immediate and effective measures to ensure that conditions of detention are fully consistent with UN Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners.
- 230 Take immediate action to improve national asylum system, including by elaborating a national action plan, to avoid continuation of harsh conditions of detention and treatment of asylum seekers and refugees.
- 231 Take all the necessary steps to address the placing of asylum-seeking and migrant children in detention, including by repealing relevant legislation allowing for the detention of families accompanied by children.
- 232 Take steps to ensure that detention of asylum-seekers is used only in exceptional cases, the procedure for detention is transparent and comprehensible, and that detainees have access to effective legal remedy.
- 233 Strengthen its efforts to improve the detention conditions of migrants and asylum seekers, including by refraining from excessive use of force, ill-treatment, and prolongation of detention periods; and also to adopt a comprehensive integration strategy for their early stage integration.
- 234 Eliminate detention in penitentiary establishments of asylum seekers and refugees.
- 235 Repeal the amendments to the Criminal Code that criminalizes "illegal entry" and introduces "transit zones" at the border and a list of "safe countries".

- 
- 236 Ensure the prompt and impartial investigation of any excessive use of force in policing the border operations, including by the military.
- 237 Lift the measures in force that imply the discrimination and rejection of migrants and refugees, in particular those concerning to the use of force against them.
- 238 Take measures to address the persistence of preventive detention in police centres and the high risk of ill-treatment.
- 239 Decriminalize the access to its territory for persons wishing to file a request for asylum, and process the asylum applications individually and in a non-discriminatory fashion, in compliance with its international obligations.
- 240 Actively participate in the refugee resettlement / humanitarian admission process directly from Turkey to the EU, as this is actually the only way to save lives and crack down criminal networks of smugglers.
- 241 Repeal the amendments to the Criminal Code that criminalizes “illegal entry” and introduces “transit zones” at the border and a list of “safe countries”.
- 242 Revise the national list of safe countries in order to avoid the high number of unadmitted requests that have been pointed out by the Helsinki Committee of Hungary.
- 243 Remedy the shortcomings in the media law as expressed by the Venice Commission.
- 244 Take concrete steps to promote pluralism of the media and their independent work, including the exercise of their watchdog function.
- 245 Take the necessary measures to promote media pluralism and fight threats against freedom of the press and freedom of expression.
- 246 Take appropriate measures to further relax restrictions on the freedom of the media.
- 247 Amend the media law in line with previous recommendations to ensure that all media laws are in line with the right to freedom of opinion and expression.
- 248 Intensify efforts to prevent overcrowding in prisons.
- 249 Reduce the length of the initial pre-trial detention phase.
- 250 Maintain its commitment to the realization of the right to work for all including through technical and vocational training for young people.
- 251 Ensure that its policies, legislation, regulations and enforcement measures effectively serve to prevent and address the heightened risk of business involvement in abuses in conflict situations, which includes situations of foreign occupation.
- 252 Increase level of ODA.
-